

فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية
**The effectiveness of digital finance in achieving financial inclusion in the Arab
 Republic of Egypt**

فريد زكريا عبيد¹، طيب موسلي²

Farid Zakaria Abid¹, Tayeb Mousli²

¹ المركز الجامعي أفلو، f.abid@cu-aflou.edu.dz

² جامعة محمد خيضر بسكرة، tayeb.mousli@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2021/12/ 31

تاريخ القبول: 2021/12/ 19

تاريخ الاستلام: 2021/10/ 31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة كيفية الوصول للشمول المالي عن طريق التوجه نحو الخدمات المالية الرقمية من خلال عرض تجربة مصر ومعرفة كيف ساهم توجيهها نحو التمويل الرقمي في رحلتها نحو الشمول المالي، وذلك بإبراز أهمية التكنولوجيا المالية الرقمية وتحديد العلاقة بينها وبين الشمول المالي، وتحليل معطيات دولية عن التجربة المصرية في الشمول المالي وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن مؤشر الشمول المالي في مصر منخفض جداً والذي قد يعود سببه إلى غياب الأمن والحماية الرقمية للبيانات المنعقدة لديها فضلاً على نقص الوعي والثقافة المالية الرقمية السائدة رغم امتلاكها لبنية رقمية لأبأس بها، وجاءت أبرز التوصيات إلى أنه أصبح ضروريا توفير مناخ ملائم يشجع على التوجه نحو الخدمات المالية الرقمية ومعرفة أبرز العراقيل التي تعيق النجاح وإعطاء الضمانات المادية والمعنوية اللازمة للمستخدمين وكسب ثقتهم .

كلمات مفتاحية: التمويل الرقمي، الشمول المالي، الشمول المالي الرقمي، الخدمات المالية الرقمية، البنية التحتية الرقمية.

تصنيفات JEL : G02، G2، I22.

Abstract:

This study aims to discuss how to reach financial inclusion by moving towards digital financial services by presenting Egypt s experience and knowing how its orientation towards digital finance contributed to its journey towards financial inclusion by highlighting the importance of digital financial technology and determining the relationship between it and financial inclusion and analyzing international data on the Egyptian experience in financial inclusion. In addition to the lack of awareness and the prevailing digital financial culture; despite having a decent digital infrastructure. The most prominent recommendations were that it became necessary to provide an appropriate environment that encourages the trend towards digital financial services, knowing the most prominent obstacles that hinder success and giving the necessary material and moral guarantees to the users and gaining their trust.

Keywords: Digital finance; Financial inclusion; Digital financial inclusion; Digital financial services; Digital infrastructure.

JEL Classification Codes: G02, G2, I22.

1. مقدمة:

يعد الابتكار التكنولوجي أحد عوامل النجاح الرئيسية للأعمال بما في ذلك الصناعة المالية حيث أصبح الواقع الاقتصادي يفرض اللجوء إلى السرعة في تحويل الخدمات المالية. فالابتكار في هذا المجال أصبح يُعرف باسم التمويل الرقمي للسهولة الكبيرة التي يعطيها في الوصول للأعمال بأقل التكاليف وأقل الأوقات، فضلاً على أنها أمراً حيوي للجمهور لتعزيزها لعنصر الأمان لأموالهم وهو أكثر ملائمة مقارنة بالاحتفاظ بالمال في المنزل أو السفر به (Purva, Stephanie, Sumiko, & Ratna, 2021, p. 6) ومع ذلك فإن توفير التمويل الرقمي ينطوي على مشاركة متنوعة للبنوك والمؤسسات المالية ومشغلي شبكات الهاتف المحمول ومقدمي التكنولوجيا المالية والمنظمون والوكلاء وسلاسل تجار التجزئة والعملاء.

كما أن توفر التمويل المالي الرقمي يعني تحقيق العديد من الفوائد والتي من أبرزها الوصول للشمول المالي، الذي أصبح أولوية قصوى لمعظم الاقتصادات والأنظمة المالية العالمية في إتاحة طرق للتغلب على بعض التحديات التي تعيق الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، مثل حواجز البنية التحتية المادية وتقديم خدمات مريحة وسريعة وأمنة والتكيف مع الاحتياجات المحددة من خلال التخصيص الفعال لأموال رأس المال وتعبئة المدخرات وإدارة المخاطر، ورفع مستوى المساواة والتقليل من نسب الفقر ودعم التنمية الشاملة وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

وجاءت التقارير والتحليلات الاقتصادية من بعض الهيئات الرسمية خلال السنوات الماضية والتي أشارت إلى النقص الفادح في مؤشرات وصول العملاء للتمويلات والخدمات المالية الرقمية ونسب استخدامها مما يعنى تدنى مستويات الشمول المالي (غربي، 2018، صفحة 82)، ومن هذا المنطلق فإن الوصول للشمول المالي بالاعتماد على التمويل الرقمي لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال وضع آليات وإمكانيات رقمية واستراتيجيات متكاملة من حيث الأهداف والسياسات والرؤية الوطنية الشاملة، وضمن ما سبق ذكره نجد أننا أما إشكالية ينبغي دراستها وهي كالتالي

كيف يمكن للتمويل الرقمي من أن يعزز الشمول المالي في مصر؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فيمكننا صياغة الفرضيات التالية:

• دفع الأجور والمستحقات المالية رقمياً وتقديم خدمات بتكاليف منخفضة يسهم في انتشار الخدمات المالية الرقمية على أوسع نطاق؛

• الجهود المبذولة من السلطات المعنية غير كافية بالدفع نحو التمويل الرقمي باعتباره أهم الطرق للوصول للشمول المالي

1.1. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى عرض تجربة مصر نحو توجهها إلى الشمول المالي وإبراز دور التمويل الرقمي في ذلك من خلال رقمنة خدماتها المالية وزيادة حرصها على تفعيل استراتيجيتها الرامية بدعم البنية التحتية الرقمية وتعزيز انتشار الخدمات المالية الرقمية .

2.1. أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى جانبين تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع حيوي متجدد وهو الشمول المالي وإبراز مدى أهمية التمويل الرقمي في تحقيق ذلك، أما الأهمية على الجانب التطبيقي فتبرز في عرض تجربة مصر في الوصول نحو الشمول المالي من خلال الأرقام والمستويات التي استطاعت تحقيقها في رقمنة الخدمات المالية.

3.1. منهج الدراسة:

بغية الإجابة عن الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع بمتغيراته ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي لكونه منهجاً مساعداً على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد البحث، بحيث بعد عرض أدبيات حول الموضوع سنقوم بتحليل معطيات توضح الشمول المالي في مصر ومدى أهمية رقمنة الخدمات المالية إضافة لذلك تحليل النتائج التي توصلت إليها .

2. مفاهيم حول التمويل الرقمي والشمول المالي :

في مستهل هذه الدراسة سنستعرض بعض أهم المفاهيم والأدبيات حول التمويل الرقمي والشمول المالي وفقا لباحثين وهيئات دولية و تحديد العلاقة التمويل الرقمي والشمول المالي، لنتنقل بعدها لعرض تجربة مصر في توجهها للشمول المالي بعرض جملة من الأرقام والمؤشرات وتحليلها .

1.2. أدبيات حول التمويل الرقمي:

1.1.2. تعريف التمويل الرقمي:

إن التحول الرقمي ليس عملية سهلة يمكن تشغيلها بمجرد وضعه قيد "التشغيل" فتحويل التعاملات المالية التقليدية إلى تعاملات مالية رقمية لن يكون بين عشية وضحاها، هو أمر لا يمكن إجراؤه إلا بعد أن تكون الأساسيات قد أنشئت وهو يحتاج إلى الكثير من العمل فحسب (Charles & Belanger, 2019, p. 4) فإن التمويل الرقمي هو " عملية تعلم طرق جديدة لكيفية تسيير التعاملات المالية بما يسمح بإعطاء تطور تدريجي لثقافة المؤسسة ويزيد من مرونتها وشفافيتها وكذلك يرفع من قيمتها وتعاملاتها ويزيد من فوائد مؤشر الأداء الرئيسي لديها "، ويتضمن الابتكار المالي الذي مجموعة الاجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة أو تطويرها أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق (بن حدو، 2021، صفحة 66).

وكمجال رئيسي للابتكار الرقمي في هذا العقد كان التمويل الرقمي (التكنولوجيا المالية) من بين المزايا الطبيعية التي تتيح خصائصا عديدة مثل المشاركة، الراحة والتكلفة المنخفضة وسهولة الوصول، وذلك بتسخير التقنيات الرقمية لتحسين التعاملات المالية وجذب المزيد من الاهتمام لكثير من الدول، وقد اصطلح على تعريف التمويل الرقمي في دراسة (Nageswara, 2018, p. 144) بأنه " خدمات مالية يتم تقديمها عبر البنية التحتية الرقمية بما في ذلك الهاتف المحمول والإنترنت وبطاقات الائتمان وغيرها إلى تقليل استخدام النقد وفروع البنوك التقليدية، حيث تعمل الهواتف أو أجهزة الكمبيوتر أو البطاقات المستخدمة عبر أجهزة نقاط البيع (POS) على توصيل الأفراد والأعمال التجارية إلى بنية تحتية رقمية للمدفوعات الوطنية، مما يتيح معاملات سلسلة لجميع الأطراف " .

كما أن توفيره ينطوي على مشاركة العديد من الجهات المتنوعة مثل المؤسسات المالية (البنوك) ومشغلي شبكات الهاتف المحمول ومقدمي التكنولوجيا المالية، المنظمون والوكلاء وتجار التجزئة والعملاء وغيرهم، وحسب (Huma Haider) فالتمويل الرقمي هو "مجموعة من التقنيات المالية المبتكرة التي تدعم سبل عيش الاشخاص والمؤسسات والدول، حيث تسمح بالوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية كالخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عبر الهاتف المحمول إضافة للائتمان الرقمي لمن لا يتعاملون مع البنوك، حيث تكون الخدمات المالية الرقمية أكثر راحة وبأسعار معقولة من الخدمات المصرفية التقليدية ، وتمكن ذوي الدخل المنخفض والفقراء من الناس في البلدان النامية من الادخار والاقتراض في النظام المالي الرسمي ، وكسب عائد مالي وتسهل من عملية استهلاكهم " (Tabitha & Stella, 2019, p. 4).

لا يزال تعريف التمويل الرقمي متنوعا ، سواء من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين أو بعض الحكومات والسلطات النقدية أيضًا، حيث تعرفه (مؤسسة التمويل الدولية 2014) حسب رئيسها التنفيذي الأول جين-يونغ كاي بأنه "تلك الابتكارات التكنولوجية التي تعتبر تحفيزيا لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لجميع الاشخاص، بما في ذلك الائتمان والتأمين والادخار والتعليم المالي إضافة لخدمات عبر الهاتف المحمول ، كما يمكنها أن تمنحهم التوسع في خدمات تحويل الأموال والقروض الصغرى والتأمين (Asep, Bambang, Bayu, & Agus, 2021, p. 1980).

واستنادا لما سبق ذكره يمكننا تقديم تعريف شامل للتمويل الرقمي والقول بأنه " طرق حديثة يتم فيها الاعتماد على التقنيات المتطورة (الهاتف المحمول، الانترنت، الحواسيب والتطبيقات وغيرهم) في القيام بعمليات الدفع والادخار والتمويل النقدي وغيرها والتي تسهل بها المعاملات النقدية وتقدم خدمات مميزة، وتقضي على جل الصعوبات التي كانت في الطرق التقليدية".

2.1.2. دوافع التوجه إلى التمويل الرقمي :

إن تخفيض التكاليف التشغيلية و الحصول على عملاء جدد وتحسين تجربتهم هو من بين الدوافع نحو التوجه السريع إلى الحلول الرقمية إلا أن هناك دوافع أخرى يمكن حصرها كالتالي: (Juan Antonio, 2017, pp. 3-4)

1. الدافع الأول للتغيير هو النمو المتسارع لمجموعة من التقنيات التكنولوجية في نماذج الأعمال الجديدة والتي تتحدى بها صعوبات الخدمات المالية في العصر الحديث ومن أهم التقنيات الديناميكية لصناعة الخدمات المالية الحديثة هي: الأنترنت، الحوسبة، والروبوتات، وتقنيات دفتر الأستاذ الموزع (DLTs) المعروفة أيضاً باسم (blockchain)، العملات الافتراضية (البيتكون)، والقياسات الحيوية والذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة وطرق إدارة الهوية المتقدمة، وتعد هذه التقنيات قوية في إثارة التحدي لأنها تمكن من دخول نماذج الأعمال تتطلب القليل من الاستثمار على سبيل المثال، تتيح الحوسبة السحابية للمشاركين أو المنافسين بدء عمل بدون نفقات رأسمالية تقريباً، وهذا مثال على اتجاه أكثر عمومية للحصول على الموارد والأصول من خلال نماذج الدفع أولاً بأول، والتي تستند على التقدم في الاتصال الرقمي؛
2. الدافع الثاني هو التغيير في تفضيلات العملاء، فقد اعتادا المستهلكون على تجربتهم في المساحات الرقمية الأخرى (على سبيل المثال ، Google و Amazon و Facebook و Apple و غيرها)، حيث أنهم يتوقعون الآن تجربة رقمية مرضية وخدمات مجانية، شخصية وسهلة الاستخدام مثل (عملاء "me-easy-free-now") وفي المقابل هم مستعدون للتخلي عن معلوماتهم، وبشكل هذا الموقف الجديد تحدياً لكل شاغلي الوظائف والمشاركين في تطوير نماذج الأعمال التي يمكنها تحقيق الدخل من معلومات العملاء؛
3. الدافع الثالث للتغيير هو مجموعة اللوائح المالية الجديدة التي تم وضعها في أعقاب الأزمة المالية، وقدمت تنفيذ لوائح جديدة لسببين رئيسيين:

- المخاوف المتزايدة بشأن المخاطر وحماية المستهلك (قانون حماية العملاء الصادر في عام 2010، رأس مال البنك المتطور باستمرار معايير بازل 3، وقواعد "اعرف عميلك" المرتبطة بلوائح مكافحة غسل الأموال).

- زيادة المنافسة في صناعة الخدمات المالية، والمثال الرئيسي لهذا الاتجاه هو التوجه لخدمة الدفع، والذي تم تنفيذه في عام 2018 في أوروبا .

4. ويعتبر الدافع الرابع للتغيير هو قطاعات الأسواق الكبيرة المحرومة حيث أنها ذات الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة ذات المستوى الأدنى وهي تمثل الجزء الأكبر من الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية. وباختصار، يمكن القول أن نماذج الأعمال الناشئة تستفيد من التقنيات الجديدة وتغييرات التركيبة السكانية وسلوك المستهلكين وتأثيرات الشبكة القوية، التغييرات التنظيمية، وقطاعات السوق المحرومة، وعلى الرغم من أن هذه التطورات لا تزال حديثة إلا أن هناك إجماع بين الخبراء والمشاركين في السوق بأنه سيكون لهم تأثيرات مهمة على صناعة الخدمات المالية الرقمية ولذلك فإنه يمكن للشركات الوصول إلى التمويل الرقمي .

2.2. أدبيات حول الشمول المالي:

1.2.2. تعريف الشمول المالي:

أعلنت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والتي وضحت رؤية المجموعة بأن "عالم يكون فيه الجميع قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية التي يحتاجون إليها واستخدامها بفعالية لتحسين حياتهم لا يقضي بالضرورة إنشاء أسواق مالية منفصلة للفقراء " ، وهذا ما تجلى لدى كل من (Chakraborty و C. Rangarajan) في تعريفهما للشمول المالي بأنه "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية وفي الوقت المناسب وبشكل كاف للانتماء عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الأقسام الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة، وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الفاعلين في المؤسسات المالية "، الخدمات المالية لا تقتصر على المنتجات المصرفية فقط ولكن أيضا خدمات مالية أخرى مثل الائتمان والتأمين وأنواع أخرى من منتجات الأسهم (Ramananda & Sankharaj, 2015, p. 13).

يعتبر أخذ البنية التحتية المالية في الاعتبار كمحدد للشمول المالي أمراً مهماً، فهذا البعد يتعلق بالعناصر المختلفة التي تدعم عمل النظام المالي، مثل معلومات واتصالات قوية وأمنة وفعالة يمكن الوصول إليها على نطاق واسع وجودة البنية التحتية للتكنولوجيا هي عامل رئيسي يقوم عليه توفير المعاملات وخدمات الحساب والمنتجات المالية الأوسع نطاقاً، وهو ما يتوافق مع ما حدده البنك المركزي لتنازانيا في تقريره حول تحديد الشمول المالي سنة 2017 والذي اعتبر الشمول المالي بأنه "الاستخدام المنتظم للخدمات المالية، من خلال البنية التحتية للدفع لإدارة التدفقات النقدية وتخفيف الصدمات التي يتم تسليمها رسمياً من خلال مجموعة من الخدمات المناسبة بكرامة وإنصاف" (Sasana & Jalan, 2017, p. 3).

ليست التعريفات الرسمية للشمول المالي متسعة الانتشار ولا منسقة عبر البلدان، ويشار إليها في غالب الحالات بأنها تقتصر على وصول الفئات المهمشة إلى الخدمات المالية وهو ما يتوافق مع رؤية المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، وقد تم تعريف الشمول المالي بأنه "هو الذي يتعلق بشكل أساسي بقدرات وصول الشركات والأسر والفئات المهمشة لاستخدام المنتجات والخدمات المالية، وعلى وجه الخصوص في ضوء قيود الوقت والمسافة والتسعير والشروط والأحكام الأخرى للمنتجات المالية والتدابير الإجرائية وقرب نقاط وقنوات الوصول فضلاً عن الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من الاستخدام الواسع" (Bruno & Blaise, 2017, p. 3).

وحسب منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه "العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تظم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي الاقتصادي" (حسيني، 2020، صفحة 100).

وجاء في تقرير التنمية المالية العالمية الصادر عن البنك الدولي لعام 2014 تعريف للشمول المالي حيث اعتبر بأنه "نسبة الأفراد والشركات التي ستزيد في استخدام الخدمات المالية كلما زادت توفرت المعدات والفروع وانخفضت التكاليف وسهولة التدابير للوصول" كما اعتبر البنك الدولي أنه يمكن توسيع التعريف ليشمل أبعاد الوصول والتكلفة والجودة، فزيادة الوصول للخدمات المالية تعكس مدى ملائمة التكلفة والجودة وسهولة التدابير والعكس صحيح" (Adolfo, Thorsten, Belhaj, & Ben Naceur, 2020, p. 6).

من خلال ما سبق ذكره يمكن تعريف الشمول الرقمي بأنه "يتعلق بتعزيز الوصول الميسور للتكلفة والوقت المناسب للمنتجات والخدمات المالية إلى مجموعة واسعة من الأفراد والمؤسسات بنفس الجودة والكفاءة دون استثناء، من خلال زيادة التعليم والوعي المالي وتحقيق الرفاه المالي وكذلك الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على كل الحواجز التي تحد من تحقيقه.

2.2.2. مبررات الشمول المالي :

هناك العديد من مبررات الشمول المالي منها: (Naoyuki & Peter, 2016, p. 5)

1. القيود النقدية الشديدة التي تفرض في كثير من الأحيان على الأسر الفقيرة في تعاملاتهم، وبالتالي فإن الابتكارات التي ستزيد من كفاءة الإدارة النقدية والسماح بتيسير الاستهلاك والذي يكون له تأثيرات كبيرة على الرفاهية في المعاملات النقدية العديدة سواء من التكاليف أو المخاطر أو كلاهما، وعلى سبيل المثال الجزء الأكبر من المعاملات يمكن أن ينطوي على حمل مبالغ نقدية كبيرة لمسافات طويلة، مما يثير قضية الأمن أيضاً، حيث وجدت العديد من الدراسات عامة وبشكل خاص في آسيا أن العائد الهامشي لرأس المال في الشركات الناشئة يمكن أن يكون كبيراً إذا ما زادت نسبة الشمول المالي خصوصاً وأن هذه الشركات تساهم بشكل كبير في إجمالي العمالة والنتاج:

2. يمكن أن تساهم زيادة الشمول المالي أيضاً في الحد من عدم المساواة في الدخل من خلال زيادة المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة التنوع، وبالتالي تقليل المخاطر المصرفية، وعن طريق زيادة قاعدة التمويل المستقرة للودائع المصرفية، كما يمكن أن يدعم الوصول المالي أيضاً تحول الحكومات نحو برامج التحويلات النقدية بدلاً من إعطاء إعانات مهدورة ، فضلاً على الشفافية والحد من الفساد والتي يمكن أن تحقق بتحويل الأموال إلكترونياً؛
3. رغم تشكيك البعض في نتائج بعض الدراسات بحجة أنها تعتمد على البيانات الكلية والتي كانت تخضع لقضايا عديدة، مثل التجانس والمتغيرات المفقودة كان هناك أيضاً حجم كبير من الأبحاث أعطت مزيداً من الأدلة إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يعزز من النمو الاقتصادي فزيادة أعداد فروع البنوك أدى إلى الحد من الفقر ورفع مستويات الدخل والتوظيف ؛
4. كما أن الشمول المالي يساعد الأشخاص أيضاً في إدارة المخاطر المالية وجعل عملية الاستهلاك سلسلة، فعندما تكون الأوقات صعبة يمكن لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول أن تحقق ذلك بتسهيل تلقي الأموال على العائلات من الأصدقاء والأقارب الذين يعيشون بعيداً وتساعد الخدمات المالية الأشخاص أيضاً على تجميع المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.

3.2. علاقة التمويل الرقمي بالشمول المالي :

يمكن تمييز نوعان من العلاقات بينهما:

أ- العلاقة الإيجابية :

تقوم الإيجابية على فرضية أن عدداً كبيراً من السكان البعدين يمتلكون هاتفاً محمولاً ، وأن توفير الخدمات المالية للهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن الوصول إلى التمويل للسكان البعدين، وإذا كان لدى السكان البعدين هاتف محمول واتصال إنترنت ميسور التكلفة فغالباً ما يُتوقع أن يكون لإمداد التمويل الرقمي تأثيرات إيجابية على الشمول المالي، أي ان هناك علاقة إيجابية بين استخدام التمويل الرقمي والوصول إلى الخدمات المالية العادية، وتتنوع الآثار الإيجابية فيمكن أن يؤثر التمويل الرقمي الأكبر عند تطبيقه على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء في تحسين وصولهم إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي في المناطق الريفية.

وعند توجيه خدمات مالية رقمية أكبر إلى المجتمعات الريفية والفقيرة ستتحسن طريقة وصول التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب شبكات النقل الرديئة وساعات الانتظار الطويلة في قاعات البنوك، وسيقلل من وجود عملاء في فروع البنوك ويقلل من التكلفة لأن البنك من شأنه أن يحافظ على عدد قليل من الفروع التي تعمل بكفاءة من حيث التكلفة، وسيكون لانخفاض التكاليف آثار إيجابية على ربحية البنوك والإدماج المالي في المجتمعات الريفية والفقيرة.

كما أن التمويل الرقمي يوفر منصة سهلة الاستخدام وأكثر ملائمة للأفراد لإجراء المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك مدفوعات الكهرباء وإمدادات المياه وتحويل الأموال للأسرة والأصدقاء وما إلى ذلك، إن مستخدمي الخدمات المالية الرقمية يمكن أن تساعد في إعلام أقرانهم في القطاعين الرسمي وغير الرسمي (الريفي) وإقناعهم للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي هناك ، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي.

أحد التحذيرات الجديرة بالملاحظة هنا هو أنه قد تكون هناك علاقة إيجابية بين التمويل الرقمي سهل الاستخدام والشمول المالي، فمن الضروري التأكيد على أن العلاقة الإيجابية الضمنية أقوى لمستخدمي التمويل الرقمي من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط والتي لن تقل بالنسبة لذوي الدخل المنخفض والفقراء الذين يستخدمون التمويل الرقمي إلا إذا ما اقتنعوا برفض استخدام خدمات التمويل الرقمي بسبب : المعتقدات الخرافية لديهم حول التقدم التكنولوجي والابتكار، أو الرسوم غير المعقولة التي يفرضها مقدمو الخدمات المالية الرقمية أو الأمية المالية أو أسباب أخرى. (Rony, 2021, p. 486)

ب- العلاقة السلبية:

تكمن العلاقة السلبية للتمويل الرقمي على الشمول المالي على أن مقدمي خدمات التمويل الرقمي هم شركات تسعى للربح تستخدم التمويل الرقمي لزيادة ربحيتها أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي، أي البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية، حيث يستخدم مقدمو خدمات التمويل الرقمي من الشركات بشكل تمييزي تكتيكيًا تسويقيًا أكثر قوة لتوجيه العملاء ذوي الدخل المرتفع والمتوسط لاستخدام منصة أو بنية تحتية للتمويل الرقمي أو قائمًا جديدًا واستخدام تكتيك تسويقي قوي جدًا لإقناع العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء باستخدام المنصات الرقمية أو البنية التحتية، لكن إذا ما كانت الرسوم المرتبطة بالخدمات المالية مرتفعة فهذا يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض نظراً لأن صافي السداد النقدي لمقدمي التمويل الرقمي يكون أعلى مع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط منه مع ذوي الدخل المنخفض والعملاء الفقراء.

ويمكن أن يكون التحيز في توفير التمويل الرقمي جغرافياً لأن مقدمي التمويل الرقمي استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلي الخاص بهم والذي قد يتغير من وقت لآخر يمكنهم اختيار الانسحاب أو التوقف عن توفير خدمات التمويل الرقمي المحددة للمناطق الريفية عالية المخاطر أو المجتمعات التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة لها في خدمات تمويل رقمية محددة مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي.

ويمكن إدخال التحيز التعليمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية إذا كانت القيمة النقدية الصافية لتوفير التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة منخفضة للغاية، فيمكن لمقدمي التمويل الرقمي بناء على تقييم الربحية و التركيز بشكل أقل على تقديم التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلمة التي لا تمتلك المعرفة المالية الأساسية في استخدام وفهم التمويل الرقمي. (Jimmy & Babu, 2021, p. 6)

3. تجربة مصر في التوجه نحو التمويل الرقمي للوصول للشمول المالي:

إن الاستراتيجية التنموية في مصر قائمة على اعتبار أن الشمول المالي هو أداة جيدة لتنمية الاقتصاد المصري بمعدلات سريعة وأن النجاح فيه يحتاج تكاتفاً في الجهود ونشراً للثقافة المالية الرقمية حيث أن نسبة التعامل المالي الإلكتروني قدرت بـ 5% فقط من إجمالي التعاملات المالية العامة مقابل 95% من التعاملات النقدية وهي نسبة غير صحية، لذا فإن السلطات المختصة ملزمة بتحسيس المصالح العامة والخاصة والعملاء بأهمية التوجه نحو أدوات الدفع الرقمي والاعتماد عليها في تمويل وتقديم الخدمات المالية .

1.3. واقع الشمول المالي الرقمي في مصر:

مع إطلاق المجلس القومي للمدفوعات في عام 2016 خطة للشمول المالي وهذا تزامناً مع رؤيتها القومية " مصر الرقمية " إلا أن الخطوة الصعبة تمثلت في التحول التدريجي للاقتصاد إلى اقتصاد غير نقدي، فقد كان الهدف الرئيسي من NCP هو ضمان الوصول إلى الخدمات المالية لجميع المواطنين، وتحديدًا الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية من خلال: (Rashdan & Eissa, 2020, p. 126)

1. الحد من استخدام الأوراق النقدية خارج النظام المصرفي؛

2. تحفيز التوجه نحو المدفوعات الإلكترونية ؛

3. تحديث أنظمة الدفع الوطنية والوصول لعالم مثالي والذي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي ويحسن معيشة المواطنين .

ويعمل المجلس القومي للمدفوعات على التأكد من أن عملية الشمول المالي يتم تنفيذها بنجاح أولاً من قبل الحكومة ثم من قبل المواطنين، فبرغم من أن مصر كانت على وشك تحقيق اختراق في الوصول إلى الخدمات المالية منذ عقود إلا أن نموها في الشمول المالي يتأخر باستمرار عن الاقتصادات المماثلة، كانت هناك مبادرات عديدة منها توجهات الحكومة بشأن إقراض المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خطوط ائتمان من مؤسسات مالية دولية، مئات

الملايين من الدولارات من أموال المانحين إلى المؤسسات المكلفة بدعم التمويل الأصغر والإقراض المصرفي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة المتوسطة، ومؤخرا المساعدة الفنية والتمويل لدعم الخدمات المالية الممكنة رقميا. هناك ما يقدر بنحو 6 ملايين حساب نقدي في مصر إلا ان العديد منها خامل مع أن أغلب الموظفين الحكوميين يتلقون مرتباتهم في حساباتهم البنكية ويستخرجونها عن طريق ماكنات الصرافة الآلية ووجود أكثر من 15 مليون بطاقة خصم وما يقارب 10 % من النساء يحصلن على الخدمات المالية الرقمية، إلا أنه لا يزال هناك استخدام سلبي للخدمات الرقمية المالية مما يتطلب زيادة الحس بأهمية التعامل المالي الرقمي وزيادة تقديم الخدمات المالية الرقمية الحكومة. (البنك الدولي مصر، 2018)

2.3. تحليل مؤشرات الشمول المالي:

تُستخدم قاعدة بيانات المؤشر العالمي التابعة للبنك الدولي في هذه الورقة لتحليل الشمول المالي في مصر، والتي تجمع بين مؤشرات مختلفة للشمول المالي مثل سهولة الوصول والتي توضح من خلالها قيمة البنية التحتية الرقمية المساهمة في ذلك ونسبة استخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الحياة الرقمية الذي يصدر عن هيئة "Surfshark" لـ 65 دولة وكلها مستخدمة في تقديراتنا لتكنولوجيا المالية .

1.2.3. تقييم البنية التحتية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر:

إن الحكومة المصرية تولي اهتماما كبيرا للتحويل الرقمي وهو أساس رؤيتها لـ 2030 حيث صرفت ولازالت تصرف مبالغ ضخمة في سبيل ذلك والذي من ضمنه تحسين البنية التحتية المالية الرقمية، إلا أنه لازال هناك شوط كبير ينتظرها لتحسين تعاملاتها المالية فهي في تحسن مستمر لبنيتها التحتية الرقمية بزيادة عدد المراكز والفروع المالية للوصول للشمول المالي، وهو ما يعرضه لنا الجدول التالي الذي يأخذ هذه النتائج من قاعدة بيانات Global Findex ، بشكل تفصيلي لأكثر من 140 اقتصادا واستطلاعات تمثيلية على المستوى الوطني لأكثر من 150.000 شخص بالغ، من خلال تحديد عدد الفروع البنكية وماكينات الصرافة الآلية ومشاركي الأنترنت والهاتف الثابت والمحمول بين سنتي 2014 و 2017 و 2020 ومعرفة مستوى البنية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر.

الجدول رقم 01 : البنية التحتية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر بين الفترات 2014-2017-2020

المؤشرات	2014	2017	2020
نسبة الفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ)	4,56	4,88	6,76
نسبة ماكينات الصرافة الآلية (لكل 100 ألف بالغ)	12,06	17,71	22,06
نسبة مشتركين في الانترنت (لكل مليون شخص)	33,81	46,92	71,91
نسبة اشتراكات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص)	6,98	6,85	9,63
نسبة اشتراكات الهاتف المحمول (لكل 100 شخص)	105,41	106,76	93,18

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

من خلال بيانات الجدول أعلاه ، نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في البنية التحتية الرقمية الضرورية الداعمة للخدمات المالية الرقمية خلال الفترات المدروسة، حيث نلاحظ تسجيل ارتفاع محسوس في عدد الفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ) والتي قفزت قفزة جيدة خصوصا بين سنتي 2017 و 2020 بفارق نسبي بلغ 1,88% ويرجع هذا الارتفاع إلى تفعيل المجلس القومي للمدفوعات لاستراتيجية الشمول المالي والتي تأمل منه تخفيف العبء والضغط على المواطنين والمراكز المالية لاسيما تلك التي تشهد كثافة سكانية كبيرة ويكون فيها العمل كثيرا والذي يعتبر بدوره تفسيرا لزيادة عدد

ماكينات الصرافة الآلية والتي بلغت نسبتها في سنة 2020 ما يقارب 22,06% (لكل 100 ألف بالغ) ، كما أن التطبيقات الرقمية التي اطلقتها الحكومة أو الفروع البنكية لتسهيل الخدمات المالية الرقمية يبرر الارتفاع المشهود في عدد اشتراكات الانترنت والهاتف المحمول الذي أصبح يمثل نسبة كبيرة من الخدمات الرقمية المالية، ففي تصريح لمحافظ البنك المركزي (الصباغ والحسيني، 2020) _أكد أن الحكومة تسعى في السنوات القليلة القادمة لزيادة عدد نقاط القبول الإلكترونية لدى الشركات والتجار لتصل إلى 500 ألف نقطة قبول، وتعتبر هذه المؤشرات عن مستوى الجاهزية الرقمية التي يعتمد عليها في تعزيز الخدمات المالية ولكنها تبقى أرقام متوسطة تدعو للمزيد من الجهد والتطوير للحاق بركب الدول المتقدمة .

2.2.3. تحليل نسب استخدام الخدمات المالية الرقمية:

لتحليل هذا المؤشر المتعلق بالشمول المالي في مصر تم انتقاء فئات معينة (الأفراد في المناطق الريفية، وأوساط الفقراء و النساء والشباب) ، وهي بيانات صادرة عن البنك الدولي في نسختين لسنة 2014 و 2017 (وهي آخر إصدار استطعنا الحصول عليه) حول مؤشر البيانات العالمية للشمول المالي FINDEX، وتم الاعتماد في عملية التقييم على مؤشرات أولية يمكنها أن تعكس وتوضح وضعية الشمول المالي في مصر وقد تمثلت في : نسبة القيام أو تلقي مدفوعات رقمية، نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنت أو الهاتف، نسبة استخدام الانترنت الثابت، الهاتف لدفع الفواتير، نسبة استخدام بطاقات الائتمان والذي جاءت نتائج مصرفيه كالتالي :

الجدول رقم 02 : نسبة استخدام الخدمات الرقمية في مصر بين فترتي 2014 و2017

الفرق	2017	2014	المؤشرات	
14%	20%	6%	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	في المناطق الريفية
1%	1%	/	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنت أو الهاتف	البالغين 15 سنة فما فوق
0%	1%	1%	نسبة استخدام الانترنت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	
1%	2%	1%	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	
11%	13%	2%	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	بين أوساط الفقراء (أفقر من 40 % من الاسر)
0%	0%	/	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنت أو الهاتف	
0%	1%	1%	نسبة استخدام الانترنت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	
1%	1%	0%	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	
31%	17%	4%	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	بين أوساط النساء
1%	1%	/	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنت أو الهاتف	البالغين 15 سنة فما فوق
2%	3%	1%	نسبة استخدام الانترنت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	
2-%	3%	1%	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	
17%	29%	12%	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	بين أوساط الشباب من 15 سنة فما فوق
3%	3%	/	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنت أو الهاتف	
2%	3%	1%	نسبة استخدام الانترنت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	
1%	4%	3%	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق يظهر لنا أن استخدام التقنيات الرقمية في الجانب المالي في مصر هو استخدام ضعيف جدا لابد من تحسينه، فنلاحظ تطورا لأبأس به في بعض المؤشرات كنسبة القيام أو تلقي مدفوعات رقمية لدى مختلف الفئات المختارة في الدراسة بينما هناك ركود في مؤشرات أخرى كنسب الولوج للحسابات المالية عن الانترنت الثابت أو الهاتف وحتى في نسبة الأشخاص الذين يقومون بدفع الفواتير عن طريق الانترنت، كما أننا نلاحظ أن هناك نسب ضعيفة جدا في عدد مستخدمي بطاقات الائتمان وأنها عملية شبه راکدة مما يبين أن هناك خلا كبيرا في هذا المؤشر والذي قد يعود إلى أن أغلب المؤسسات الموجودة في البلاد تتعامل بطرق غير رسمية في تمويلاتها ومصاريقها مما قد يتيح لها التهرب الضريبي، وهو ما لا يتلاءم في الحقيقة مع التغير المتسارع في هذا القطاع رغم أن الحكومة المصرية خصصت مبالغ كبيرة لتحسين هذا الجانب من الخدمات لا سيما في المحافظات التي تعاني من صعوبة في تحصيل هذه الخدمات، أملة بذلك تحفيز المواطنين ودمجهم في النظام المالي الرسمي .

وقد قام البنك المركزي باعتباره أعلى سلطة مالية في البلاد بجهود كبيرة لاسيما في تنسيق الجهود الوطنية الرامية لتعزيز الشمول المالي وذلك بوضع خطة عمل ارتكزت على ثلاث محاور رئيسية :

1. تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية وتكنولوجية مناسبة؛

2. جمع البيانات وقياس مؤشرات مستوى الشمول المالي؛

3. التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بتطبيق الشمول المالي في مصر.

كما استمرت جهود البنك المركزي إلى التحول إلى نظام المدفوعات الرقمية من خلال وضع الإجراءات اللازمة لإحلال البطاقات القائمة للمرتبات الحكومية ببطاقات منظومة الدفع الوطنية «ميزة»، والبدء بمكننة الإيرادات الحكومية، حيث سوف يساهم كل ذلك في التحول إلى مجتمع أقل اعتمادا على النقد وتطوير كفاءة النظام المالي، كما قام البنك المركزي بالعديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي للمرأة وأهمها إصدار تعليمات للمصارف بالإقرار عن بيانات العملاء بحسب النوع وقياس التقدم المحرز في هذا الشأن.

3.2.3. تحليل مؤشر جودة الحياة الرقمية في مصر :

ترتبط جودة الحياة الرقمية ارتباطاً مباشراً بالجودة الشاملة للحياة ومع ذلك، هناك فجوة واضحة بين العديد من البلدان من حيث قيمة هذا المؤشر فهو يقوم على عدة اعتبارات منها سرعة الاتصال والقدرة على تحمل التكاليف، والشعور العام بالأمان على الإنترنت والتقدم الرقمي لكل بلد حسب الأمن المعلوماتي التحكم في الحياة الرقمية، تم إجراء هذه الدراسة لتحديد الأمور الحرجة والمشاكل والفجوات بين تجارب مختلف الأشخاص عبر مختلف الدول على الإنترنت والوصول في الأخير لقيمة جودة الحياة الرقمية DQL.

لا يمكن الحديث بشكل مطلق عن الحياة الرقمية في ظل تدني كل المعايير التي يقترحها هذا المؤشر بغرض التصنيف.

الجدول رقم 03 : يوضح مؤشر جودة الحياة الرقمية في مصر DQL لسنة 2019

المؤشرات الفرعية							المؤشر الإجمالي لي DQL
توافر المحتوى الترفيهي	قوانين حماية البيانات	توافر الحكومة الإلكترونية	الأمن السيبراني الشامل	سرعة الانترنت		سرعة الانترنت الهاتف	0,3010
				الخيار النطاق العريض المحمول	النطاق العريض الأقل سعرا		
0,0677	0,0000	0,0835	0,1053	0,0010	0,0132	0,0039	0,0264

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقرير جودة الحياة الرقمية لـ Surfshark .

تعتبر المرتبة 62 مرتبة غير جيدة لمصر في قائمة تضم 65 دولة بقيمة بلغت 0,3010 خصوصاً مع إمكانيات مصر الكبيرة فهي تتخلف عن كل من إيران والمغرب وتتقدم على كل من العراق والجزائر وتقع معهم جميعاً في المراتب العشرة الأخيرة ، ويمكن الملاحظة من خلال مختلف مقاييس هذا المؤشر أن مختلف الأرقام هي ضعيفة ففي مجال سرعة التنزيل ضمن اتصالات النطاق العريض الثابت متدني جداً والذي حصر (بين 0 و 30 ميغابايت في الثانية) خصوصاً وأن مصر لديها كفاءات عالية في استخدام هذه التقنيات وجاءت أرقام استخدامها للأنترنت مرتفعة إضافة لأن أسعاره كانت متوسطة مقارنة بدول تفوقت عليها في الترتيب مثل إيران وأرمينيا، ومن أقوى ما أثر في قيمة جودة الحياة الرقمية DQL هو الغياب الشبه التام للحكومة الرقمية وانعدام قوانين حماية البيانات وهو ما يشكل بدوره بصمة سيئة في سبيل تحسين جودة الحياة الرقمية ، وهو ما يعتبر عائقاً في أي تطور لأنه لا يمكن تحقيق تقدم دون تحسين جودة الأنترنت وهو ما يبقى مرتبطاً بتوفير كل الظروف المساعدة لتحسين ذلك .

4. الخاتمة :

من خلال ما سبق يمكننا القول أن التطور الكبير الذي مس قطاع الأعمال وبالأخص الخدمات المالية قام بفتح نافذة جديدة توسعت من خلالها الخدمات المالية الرسمية بصورة شاملة خصوصاً مع أولئك الذين يعانون من صعوبات في الاستفادة منها، وجاءت التجربة المصرية كباقي تجارب أغلب الدول العربية لها استراتيجيات وإسهامات كبيرة في هذا المجال لكنها لم تحقق النتائج المرجوة في أرض الواقع وهذا ما عكسته الأرقام والمؤشرات المعطاة، وقد توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج يمكننا أن نستشف منها الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والفرضيات بالشكل التالي :

1. تعتبر البنية التحتية الرقمية التي تمتلكها مصر إمكانيات لا بأس بها لاسيما إذا ما أحسن استغلالها وتفعيلها بشكل جيد؛
 2. أن أغلب معطيات الشمول المالي للتجربة المصرية المتحصل عليها من البنك الدولي تعكس نتائج سلبية لكافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؛
 3. لا يعتمد أغلب الأفراد والمؤسسات في مصر على الخدمات المالية الرقمية رغم أن نسب استخدامها للأنترنت والهواتف الذكية جاء كبيراً؛
 4. لا توجد فجوات كبيرة بين الفئات المختارة حيث جاءت نتائجها متقاربة في نفس المجالات وهذا يؤكد أن استخدام الرقمنة في المعاملات المالي ضعيف لاسيما نسب الولوج للحسابات المالية والشراء عبر الأنترنت؛
 5. فشلت مصر في منح الثقة والأمان في مجال حماية البيانات الرقمية والذي هو ركيزة هامة للبلوغ الشمول المالي؛
 6. يعتبر معدل جودة الرقمية غير مرضي وهذا ما قد يرجع لسرعة الأنترنت المتاحة والذي يعتبر ضعيف جداً مقارنة بحجم الأفراد الذين يستخدمونها فضلاً على أن السعرا لا يتناسب معه.
- من خلال ما سبق نقترح التوصيات التالية:
1. لا بد من زيادة عدد المبادرات وتحسين المناخ ومنح الثقة اللازمة إذا ما أرادت النجاح في توجيهها نحو الخدمات المالية الرقمية؛
 2. يجب تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الرقمي ومعرفة مكان الخلل والعمل على إرجاع الأمور لنصابها باستغلال الأوضاع والظروف والإمكانيات السانحة أحسن الاستغلال؛
 3. الاستفادة من التطبيقات المالية في الهواتف الذكية والتي بإمكانها توفير مجال كسب جديد وإعطاء دفع لبلوغ الشمول المالي خصوصاً وأن البنك الدولي يوصي بذلك بشكل دائم، لكن النجاح في هذا يبقى مقروناً بمدى الوعي والثقافة المالية الرقمية؛
 4. أصبح من الضروري تفعيل القوانين والتشريعات اللازمة لحماية وأمن البيانات للخدمات المالية للمستخدمين بما يعطي الدافع المعنوي إلى التعامل معها ونزع كل العراقيل في سبيل ذلك.

5. قائمة المراجع:

1. البنك الدولي مصر. (2018). تاريخ الاسترداد 10 01 ,2021. من <https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep>
2. جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16 (23)، الصفحات 97-114.
3. عبدالحليم عمار غربي. (2018). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجاً. مجلة بيت المشورة، 08، الصفحات 79-132.
4. فؤاد بن حدو. (2021). المنتجات المالية في البنوك الإسلامية بين الابتكار والحيل الفقهية (المخارج الشرعية). مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 06 (01)، الصفحات 63-80.
5. محمود الصباغ، و حسن الحسيني. (2020, 11 23). المال نيوز. تاريخ الاسترداد 09 27 ,2021، من [/https://almalnews.com](https://almalnews.com)
6. Adolfo, B., Thorsten, B., Belhaj, M., & Ben Naceur, S. (2020). Financial Inclusion: What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn? *International Monetary Fund*.
7. Asep, R., Bambang, M., Bayu, A., & Agus, S. (2021). The effect of digital finance on financial stability. *Management Science Letters*, 11, pp. 1979-1984.
8. Bruno, T., & Blaise, G. (2017). Measures of financial inclusion - a central bank perspective. Marrakech: Bank for International Settlements.
9. Charles, B., & Belanger, E. (2019). *Digital Finance TEch HANDBOOK*. Micro Finance Center.
10. Jimmy, E., & Babu, G. (2021). Financial Inclusion through Digital Financial Services (DFS): A Study in Uganda- urnal of Risk and Financial Management. Switzerland: MDPI. *Journal of Risk Financial Manag*, 14(393).
11. Juan Antonio, K. (2017). *Digital Finance New Times, New Challenges, New Opportunities*. USA: Inter-American Development Bank.
12. Nageswara, R. (2018). The global digital financial services: A Critical Review to Achieve for digital economy in emerging markets. *International Research Journal of Human Resources and Social Sciences*, 5(1), pp. 141-163.
13. Naoyuki , Y., & Peter, M. (2016). Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education. *ADB Working Paper Series*.
14. Purva, K., Stephanie, N., Sumiko, O., & Ratna, S. (2021). Is Digital Financial Inclusion Unlocking Growth?
15. Ramananda, S., & Sankharaj, R. (2015). Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement. *Asian Journal of Research in Business Economics and Management*, 5(1), pp. 12-18.
16. Rashdan, A., & Eissa, N. (2020). The Determinants of Financial Inclusion in Egypt. *International Journal of Financial Research*, 11(1).
17. Rony, K. (2021). Relationship between Financial Inclusion and GDP of Bangladesh. *International Journal of Innovation and Applied Studies*, 32(04), pp. 485-493.
18. Sasana, K., & Jalan, D. (2017). *Defining Financial Inclusion*. Malaysia: fi-globa.
19. Tabitha, D., & Stella, G. (2019). Digital Finance and its impact on financial inclusion.